أعضاء مجلس إدارة السوق:

الدكتور أحمد راتب الشلاح	رئيس مجلس الإدارة
السيد باسل سيفي الحموي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد عمر أزهري	عضواً
السيد مازن مرتضى	عضواً
السيد محمد الأوبري	عضواً
الدكتور أسامة الأنصاري	عضواً
السيد أنطون السبع	عضواً
السيد فتحي الجبان	ممثلاً لهيئة الأوراق والأسواق المالية
الدكتور جورج الأظن	ممثلاً لمصرف سورية المركزي

المدير التنفيذي: الدكتور محمد الجليلاتي

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفهرس	5
كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة	6
الوضع الاقتصادي في سوريا	9
لمحة عن تأسيس سوق دمشق للأوراق المالية	14
الهيكل التنظيمي للسوق	16
أداء الأسواق المالية العربية لعام 2008 والنصف الأول من عام 2009	19
أداء سوق دمشق للأوراق المالية منذ انطلاقها وحتى 31/08/2009	27
إنجازات السوق	28
الرؤية المستقبلية لعمل السوق	39
البيانات المالية للأعوام 2007 – 2008 – ولغاية 31/08/2009	42
البيانات الإحصائية	91

كلمة السيد رئيس مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية

لبنة أخرى في صرح الوطن..

كان هذا هدف تأسيس سوق دمشق للأوراق المالية، ولم تكن هذه الخطوة طفرةً أو تغريداً خارج السرب.. بل جاءت ضمن سياقٍ متناسقٍ مدروس، انتهجته الحكومة السورية عندما أطلقت مسيرة الإصلاح والتطوير لتشمل كل قطاعات الوطن وليعمّ خيرها على كل أبناءه.. والتي كان القطاع الاقتصادي صاحب الحظّ الأوفر فيها.. ولأن سورية دولةٌ متميزةٌ بتركيبتها الاجتماعية الديموغرافية وحتى الاقتصادية، كان اختيار الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي خطوةً غايةً في الحكمة وقراراً بالغ الدقة في ظل المتغيرات المعقَّدة التي عصفت بالعالم أجمع وبالمنطقة تحديداً في العقدين الأخيرين.

فالتغيرات السياسية العالمية من سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى أحداث الحادي عشر من أيلول واحتلال أفغانستان والعراق، وتحول ملامح الصراع العالمي إلى صراع اقتصادي بامتياز أبطاله النفط والغذاء والمياه، كُلُّ هذا وضَع اقتصاديات العالم على حافة الهاوية، وكانت مماشاة أيٍّ من التيارات السائدة تنطوي على قدرٍ غير قليل من المخاطر.

فجاء بناء تجربة فريدة خاصة بسورية تضمن استمرار صمودها اقتصادياً - والذي بات العامل الأهم في كل الصراعات – جاء بناء هذه التجربة ممثلاً باختيار نظام السوق الاجتماعي ضماناً لكل ما تتمتع به سورية من استقرار وتوازن على كل الأصعدة.

وفي بلدٍ انتهج النظام الاشتراكي الممزوج بالتعددية الاقتصادية لسنوات، كان لابد من استحداث الأدوات اللازمة لمرحلة الانتقال .. ولما بعد الانتقال أي الاستقرار ودفع عجلة النمو.

وفي نظام السوق الاجتماعي تلعب سوق الأوراق المالية دوراً مفصلياً وهاماً يكاد يكون الأهم لتكامل شروط هذا النظام.. شريطة أن يكون للمجتمع – ممثلاً بحكومته – دورٌ ضابطٌ لإيقاع العمل في السوق ولحماية المستثمرين – ولا سيما صغار المستثمرين – من تلاعبات المضاربين والتقلبات الشديدة التي قد تعصف بأسواق المال إذا تركت دون ضبط.

ولذلك تلازم إطلاق السوق مع جملةٍ من التشريعات التي تضمن هذا الضبط وأهمها تأسيس هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وربط السوق مع الهيئة التي عملت جاهدةً منذ تأسيسها على توفير المناخ التشريعي والفني التقني اللازم لنجاح السوق، ولتكون السوق – كما خُطِط لها منذ إطلاقها – مركز جذبٍ للاستثمارات المحلية والعربية بل والدولية، فسورية تربةٌ خصبةٌ تتوافر فيها كل شروط نجاح الاستثمار، وتعداد ميزاتها الاستثمارية أوسع من أن يذكر في هذه العجالة.

ورغم أن بداية العمل الفعلية في السوق تزامن مع الأزمة المالية العالمية، إلا أن إدارة السوق حرصت أشد الحرص على تخفيض أثر هذه الأزمة إلى حدّه الأدنى.. ساعدها استقلال الاقتصاد السوري وعدم وجود أي صلة للاقتصاد السوري بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي

كانت مركز الأزمة وكادت توصل اقتصاديات العالم إلى الانهيار.

في سوقٍ بكرٍ.. ومجتمعٍ يفتقد الثقافة المصرفية والاستثمارية لحدٍّ بعيد.. تعمل السوق بين اتجاهين متضاربين محاولةً التوفيق بينهما ما استطاعت .. فهي من جهة تحثُّ صغار المستثمرين على استثمار مدخراتهم في الأوراق المالية المحلية لزيادة حجم الاستثمارات وما ينجم عن هذا من تطورٍ في الاقتصاد المحلي، ومن جهةٍ تلعب دور الراعي لمصالح المستثمر ولا تدَّخر جهداً في حمايته من المتلاعبين والمضاربين، لبناء جسور الثقة بين المستثمر والسوق المالية.. إذ تمثل إدارة السوق طَرَفَي هذا الجسر في آنٍ معاً.. وقد نجحت في مسعاها لحدٍ بعيد.. إذ وصلت نسب تغطية الاكتتاب في بعض الشركات المساهمة إلى 500% والسوق حتى اليوم متينةٌ متماسكةٌ لم تشهد انهياراً أو حتى ارتباكاً ما.

وساعد السوق تضافرُ الجهود الحكومية: من اهتمامٍ ورعايةٍ من السيد الرئيس بشار الأسد، إلى الجهود المبذولة في رئاسة مجلس الوزراء ولاسيما المهندس محمد ناجي العطري رئيس الوزراء، والسيد عبد الهٰة الدردري نائب السيد رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، والدكتور محمد الحسين وزير المالية وكل المعنيين بالاقتصاد الوطني، ولا يسعني إلا التعبير عن بالغ الشكر والامتنان لكل من ساهم في إطلاق السوق ورعاية مسيرتها.

وأود أن أستغل هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ممثلةً بالسيد الدكتور محمد العمادي رئيس مجلس مفوضي الهيئة لجهوده البنَّاءة التي بذلها في الفترة الماضية، والذي قدَّم كل ما يمكن تقديمه لإنجاح عمل السوق وظهورها بالشكل الأمثل، كما أشكر السادة مجلس مفوضي الهيئة على تعاونهم وعملهم المستمر ورعايتهم الدائمة، ولجميع العاملين في الهيئة على عملهم وعطائهم .

ولا بد من التقدم بالشكر إلى السيد الدكتور محمد الجليلاتي الذي حرص على إنجاح عمل السوق سواءٌ في الفترة التي شغل فيها منصب نائب رئيس مجلس مفوضي الهيئة أو خلال عمله كمديرٍ تنفيذي للسوق، كما أشكر المهندس صقر أصلان مدير تقانة المعلومات والمكلَّف بمهام نائب المدير التنفيذي، ويضيق المقام عن ذكر أسماء كافة المدراء والعاملين في إدارة السوق، والذين بذلوا جهوداً جبارةً في الاطلاع على التجارب الرائدة في العالم، ونقل خلاصة الخبرات التي اطلعوا عليها لتأسيس سوقٍ محليةٍ عالميةِ المقاييس.

نعمل معاً لتكون السوق سوقاً عالميةً، عادلةً، شفافةً، كفؤةً وفعَّالةً، قادرةً على تلبية متطلبات كافة الأطراف ذات العلاقة بمهنيةٍ وإحترافٍ لتكون قادرةً على فرض نفسها في سوقٍ شديدة التنافس وجذب وتوطيد الاستثمارات المحلية والأجنبية.

عودةٌ على بدء..
إنها لبنة في صرح الوطن كان لنا شرف المساهمة في وضعها، ونأمل أن تكون امتداداً لنجاح وازدهار وعزّة الوطن، لنكون محطَّ أنظار العالم تحت لواء السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية.

رئيس مجلس إدارة
سوق دمشق للأوراق المالية
الدكتور أحمد راتب الشلاح

إدارة السوق:

المهندس صقر أصلان	نائب المدير التنفيذي تكليفاً / مدير تقانة المعلومات
السيد أنس فتوكر الفحام	مدير مكتب التدقيق الداخلي
السيدة لبانه عبده	مدير الشؤون القانونية / أمانة سر مجلس الإدارة
السيد أنس جاويش	مدير الإدراج والعمليات
الآنسة ريم بدر	مدير مركز المقاصة والحفظ المركزي
السيد أحمد بشير البوابيجي	المدير المالي
السيد عصام كيال	مدير الدراسات والتوعية تكليفاً
السيدة حلا الأصفر	مدير الموارد البشرية تكليفاً

- الوضع الاقتصادي في سورية :

اتبعت سورية نهج الإصلاح الشامل خلال السنوات الماضية، فقد ركزت الإستراتيجية الاقتصادية على تحسين الأوضاع الاقتصادية لتنسجم مع التطورات والتحولات العالمية إضافة إلى تهيئة البيئة المناسبة لتسريع وتسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي بما يفضي إلى تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمواطنين وتوفير البيئة التشريعية والمؤسساتية الملائمة لخلق إطار استثماري يلبي تطلعات المستثمرين السوريين والعرب والأجانب وتحقيق نسب نمو جيدة ومتوازنة.

احتلت سورية المرتبة التاسعة عربياً والخامسة والستين عالمياً من ناحية الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008 الذي بلغ 55 مليار دولار •(1).

وحسب المؤشرات فقد سجل الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة معدل نمو تجاوز 5 % في عام 2008، وهو ما يبدو متسقاً مع معدلات النمو الحقيقية التي حققها الاقتصاد السوري خلال الأعوام الماضية، حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي 5.2 %، 6.3 % في العامين 2006 - 2007 على التوالي، ومن الجدير بالذكر بأن زيادات عام 2008 في الناتج المحلي الإجمالي قد شملت بعض القطاعات الاقتصادية كالتجارة والنقل والمال والتأمين والخدمات حيث أسهم قطاع الزراعة والري بنسبة 12.4 ٪ والصناعة الاستخراجية بنسبة 7.9 ٪ والصناعة التحويلية 25.7 ٪ والتجارة 15 ٪ والخدمات بحدود 13.6 ٪ والنقل والمواصلات والتخزين 10 ٪ وباقي القطاعات بحدود 15.2 ٪، كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي من 52.3 ٪ عام 2000 إلى 59.7 ٪ عام 2008. •(2)

وبالنسبة لمعدل التضخم فقد وصل إلى 15.15 % في عام 2008 محسوباً بطريقة التغير السنوي في وسط الرقم القياسي للأسعار، مقابل10 %، 4.7 % خلال العامين 2006 - 2007 على التوالي، ولقد جاء هذا التضخم نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها رفع الدعم عن مكون الطاقة في سلة الاستهلاك، بالإضافة إلى أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد وصل في عام 2008 إلى 8.4 %.

وتخطط سورية حالياً للوصول إلى معدل نمو وسطي يبلغ 9 % سنوياً خلال السنوات القادمة وتخفيض معدل البطالة إلى 4 % حتى عام 2015 والتضخم إلى 5 % من خلال التركيز على الصناعات التحويلية وأساسيات النمو المستدام وخصوصا تأمين الخدمات والعدالة في التوزيع ورفع المستوى المعيشي ووضع البحث العلمي والتعليم والصحة في أولويات الخطة الخمسية المقبلة وزيادة الاستثمارات في القطاع الخاص .

أما على صعيد السياسة النقدية، فقد صدر القرار رقم (462/م ن/ب4) بتاريخ 31/1/2009 القاضي بتخفيض معدلات الفوائد على الودائع لأجل بمقدار نقطة مئوية واحدة حيث أصبح سعر الفائدة على الودائع لأجل (6 - 8)% مع هامش ± 2 %، كما تم إصدار القرار رقم 502 تاريخ 10/5/2009 الذي تضمن تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي على جزء من الودائع التي توجه كتسهيلات وتمويلات للقطاع الصناعي من نقطة إلى خمس نقاط بحيث تنخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على المصرف بازدياد نسبة التسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة. • (3).

• (1): تقرير البنك الدولي. • (2): المجموعة الإحصائية. • (3): هيئة الأوراق والأسواق المالية.

كما حصل نقص في صافي الموجودات الأجنبية في سورية بنسبة 16.5% في عام 2008 مقارنة مع العام الذي سبقه بنسبة 3.4% وفي سنة 2006 كان النقص 2.1%، ولكن بالمقابل فإن الموجودات الأجنبية في مصرف سورية المركزي زادت بنسبة 12.8% في عام 2008 في حين حصل نقص في موجودات المصارف المحلية بنسبة 27.2%، أي أن صافي الموجودات الأجنبية قد ساهمت سلبياً بنسبة 7.9% في نمو المعروض النقدي خلال العام 2008، في حين كانت مساهمة صافي الموجودات المحلية في نمو المعروض النقدي لعام 2008 حوالي 20.4%.

أما بالنسبة لعرض النقد فقد ازداد بنسبة 12.5% عن عام 2008 بينما بلغت هذه الزيادة 12.4% في عام2007 ، كما وصل العرض النقدي بالمعنى الواسع خلال النصف الأول من العام 2009 إلى 1.6%، وذلك وفقاً لتقرير تطورات الاقتصاد السوري وللنشرة الربعية لعام 2008 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

أما بالنسبة للشركات المساهمة، فقد بلغ عددها 367 شركة، منها 300 شركة مساهمة مغلقة، أما الباقي والبالغ /67/ شركة فقد طرحت جزءاً من أسهمها على الاكتتاب العام وهي تخضع لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد تدريجياً بما يتناسب ومتطلبات الخطة الخمسية العاشرة والتي تليها، مع الإشارة إلى أن عدد الشركات المساهمة التي تأسست عام 2008 بلغ 5 شركات، تم الاكتتاب على أسهم أربع منها، ووصل عدد الإصدارات – إن كانت بغرض التأسيس أو بغرض زيادة رأس المال – التي جرت منذ تأسيس هيئة الأسواق والأوراق المالية منذ نهاية عام 2006 حتى نهاية 2008 ستة عشر إصداراً، وبلغ مجموع قيم الأسهم التي تم طرحها على الاكتتاب العام 14،646 مليار ليرة بينما بلغ مجموع رؤوس أموال هذه الشركات 31،125 مليار ليرة سورية. كما بلغ عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة 1650 شركة جزء كبير منها قابل للتحول إلى شركات مساهمة عامة. •(4)

وفي مجال التأمين وصل عدد شركات التأمين الخاصة إلى 14 شركة برأسمال قدره 15،350 مليون ليرة سورية بينها أربع شركات تأمين إسلامي تكافلي تعمل إلى جانب المؤسسة العامة السورية للتأمين كمؤسسة حكومية، حيث أن نصف هذه الشركات هي عبارة عن شركات مساهمة مغلقة، والنصف الآخر عبارة عن شركات طرحت أسهمها على الاكتتاب العام. •(4)

• (4): وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وفي قطاع الخدمات والوساطة المالية، حصلت /6/ شركات خدمات ووساطة مالية على أمر المباشرة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية، والتي تعمل حالياً في السوق، وهي الشركات التالية:

الرقم	اسم الشركة	الأنشطة المرخصة
1	شركة بيمو السعودي الفرنسي المالية	تقديم الاستشارات و تحليل و نشر المعلومات- إدارة الإصدارات الأولية (دون التعهد بالتغطية) - إدارة الاستثمار - الوساطة لحسابه ولحساب الغير.
2	شركة بايونيرز للاستثمارات المالية-سورية	تقديم الاستشارات و تحليل و نشر المعلومات - إدارة الإصدارات الأولية (دون التعهد بالتغطية) - الوساطة لحسابه ولحساب الغير-ادارة الاستثمار.
3	شركة إيفا للخدمات المالية	تقديم الاستشارات المالية و الادارية - الوساطة لحسابه ولحساب الغير - إدارة الإصدارات الأولية - إدارة المحافظ الاستثمارية
4	شركة الأولى للاستثمارات المالية	تقديم الاستشارات و تحليل و نشر المعلومات-الوساطة لحسابه و حساب الغير.
5	شام كابيتال	تقديم الاستشارات و تحليل و نشر المعلومات- إدارة الإصدارات الأولية (دون التعهد بالتغطية) - الوساطة لحسابه ولحساب الغير.
6	العالمية الأولى للاستثمارات المالية	تقديم الاستشارات وتحليل و نشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية - الوساطة لحسابه ولحساب الغير-إدارة الإصدارات الأولية (دون التعهد بالتغطية).

وبالنسبة لشركات الخدمات والوساطة المالية الحاصلة على الترخيص النهائي، هي كالتالي:

الرقم	اسم الشركة
1	شركة الصقر العربي للأوراق المالية-سورية-محدودة المسؤولية
2	شركة سورية والمهجر للخدمات المالية-محدودة المسؤولية
3	دار الاستثمار العالمي غلوبال للوساطة المالية-محدودة المسؤولية
4	الإسلامية للخدمات المالية-محدودة المسؤولية
5	عودة/سورية للاستثمار- محدودة المسؤولية
6	شركة المركز المالي الدولي للخدمات والوساطة المالية-محدودة المسؤولية
7	شركة اف اف أي-سورية للاستثمارات المالية-محدودة المسؤولية
8	أهل الشام للخدمات المالية-محدودة المسؤولية
9	ميجا انفسمنت سورية-محدودة المسؤولية
10	سنابل للاستثمارات المالية-محدودة المسؤولية
11	بيت الاستثمار السوري-محدودة المسؤولية-محدودة المسؤولية
12	ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية-محدودة المسؤولية
13	أصول ESBللوساطة في أوراق المال-محدودة المسؤولية
14	شركة شعاع للأوراق المالية -المحدودة المسؤولية
15	الشام للوساطة والاستشارات

-الشركات المساهمة التي تأسست في عام 2008، و عددها /4/ شركات، ثلاثة منها في قطاع البنوك، وواحدة في القطاع الصناعي، وهي:

اسم الشركة	رأسمال الشركة	عدد الأسهم الكلية	الأسهم المطروحة للاكتتاب	نسبة التغطية
فرنسبنك –سورية	1.750.000.000	3.500.000	1.260.000	204%
بنك الأردن –سورية	1.500.000.000	3.000.000	1.010.400	100%
بنك الشرق ش.م.م.	2.500.000.000	2.500.000	512.500	438.24%
شركة إسمنت البادية	12.200.000.000	24.400.000	3.660.000	171%

أما الشركات المساهمة التي تأسست في عام 2009 حتى تاريخه، فعددها ثلاث شركات، واحدة في قطاع الخدمات و هي شركة الأدهم للصرافة و اثنتين في قطاع البنوك: بنك قطر الوطني- سورية وبنك البركة - سورية.

اسم الشركة	رأسمال الشركة	عدد الأسهم الكلية	الأسهم المطروحة للاكتتاب	نسبة التغطية
شركة الأدهم للصرافة	250.000.000	500.000	350.000	100%
بنك قطر الوطني- سورية	5.000.000.000	10.000.000	2.900.000	296%
بنك البركة- سورية فترة الاكتتاب من 04/10/2009 وحتى 04/11/2009	100.000.000	3.500.000	1.750.000	قيد الاكتتاب

- أما الشركات التي قامت بزيادة رأسمالها خلال عام 2008 فعددها /2/ في قطاع البنوك، وهما:

• البنك العربي- سورية: والذي قام بإصدار 3.000.000 سهم بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد، طرح منها ما نسبته 51 % للاكتتاب العام، وكانت التغطية بنسبة 100 %.

• بنك بيمو السعودي الفرنسي: قام بزيادة رأسماله عن طريق ضم أرباح حيث أصدر بقيمتها 1.500.000 سهم بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد، ومن ثم طرح على الاكتتاب العام 1.000.000 سهم أخرى لتصبح الزيادة بمقدار 2.500.000 سهم.

أما في عام 2009، فيوجد شركة واحدة في قطاع البنوك وهي بنك عوده- سورية، فقد طرح 2.500.000 سهم وكانت نسبة التغطية بمقدار 100 % من المطروح للاكتتاب، حيث حصل البنك على الموافقة الأولية على إدراج أسهم الزيادة بتاريخ 7/9/2009. كما يقوم حالياً المصرف الدولي للتجارة والتمويل باستكمال إجراءات الزيادة بما فيها تعديل النظام الأساسي للبنك، والحصول على موافقة المصرف المركزي، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ومن المنتظر أن تتم الزيادة في غضون العام الحالي.

- لمحة عن تأسيس سوق دمشق للأوراق المالية :

في إطار سياسة التطوير والتحديث وتماشياً مع التطورات الاقتصادية العالمية، والحاجة إلى سوق مالي تعكس تطور الاقتصاد المحلي، وترعى الشركات المساهمة ذات الأثر الأهم في الاقتصاد المحلي، والتي لعبت سلسلة التشريعات والقوانين الصادرة منذ عام 2000 حتى الآن، دوراً حاسماً في دخولها السوق السورية والريادة في مجال الاستثمار، وبخاصة المصارف وشركات التأمين الخاصة.

واستكمالاً لهذه التشريعات، ولإتمام البنية التحتية القانونية اللازمة لإنشاء بيئة استثمارية متكاملة الملامح، صدر القانون رقم /22/ لعام 2005 والمتضمن إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وأسندت إليها مهمة إعداد مشروع قانون سوق الأوراق المالية السورية، كما صدر المرسوم التشريعي رقم /47/ لعام 2006 المتضمن تشكيل مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وأَولَى مجلس المفوضين عنايةً بالغة لإعداد مشروع قانون سوق دمشق للأوراق المالية، وصدر المرسوم التشريعي لسوق دمشق للأوراق المالية بالرقم /55/ في شهر تشرين الأول لعام 2006، الذي نصَّ على أن تتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

كما نصَّ قانون سوق دمشق للأوراق المالية، أن ترتبط السوق بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتعمل تحت إشرافها، وتقوم الهيئة بمراقبة الأسواق المالية، والتأكد من قيامها بعملها وفق أسس الكفاءة والعدالة والشفافية، وحدَّدَ أهداف السوق المالية في مادته السادسة بتوفير المناخ المناسب لتسهيل استثمار الأموال وتوظيفها وتأمين رؤوس الأموال اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادي من خلال ترسيخ أُسس التّداول السليم والواضح والعادل للأوراق المالية.

كما نصّ المرسوم على أن يُنشأَ في السوق مركزٌ يسمى مركز المقاصة والحفظ المركزي، يقوم بمزاولة عمليات إيداع الأوراق المالية المتداولة في السوق وتسجيلها ونقل ملكيتها ومقاصتها وتسويتها.

تم تشكيل مجلس إدارة السوق بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (4563) بتاريخ 5/10/2006 وعدِّل هذا المجلس بالقرار رقم (5781) تاريخ 20/12/2006 ومن ثم بالقرار رقم (3320) تاريخ 29/7/2008. وحرص مجلس إدارة السوق على تكامل عوامل نجاح سوق دمشق للأوراق المالية، عن طريق إصدار الأنظمة والتعليمات الناظمة لآليات العمل وتوفير المقرّ الذي يتناسب مع طبيعة العمل الفنية للسوق، بالإضافة لتأمين التجهيزات التقنية والأنظمة البرمجية اللازمة لاسيما نظام التداول والتقاص والتسوية الإلكتروني.

كما اهتم مجلس الإدارة بإعداد الكادر البشري المؤهل من خلال اختيار الكفاءات الشَّابة المؤهلة علمياً والواعية لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها، بتأسيس سوقٍ مالية في بيئة اقتصادية، تعرف هذا النوع من الأسواق للمرة الأولى، وتدريب هذه الكفاءات على تفاصيل العمل في الأسواق المالية.
وكان لحماس الشباب والاندفاع المطلق نحو العمل في هذا المشروع الوطني الجديد، دورٌ واضحٌ في إطلاق السوق بهيئة ناضجة لتتكامل مع الاقتصاد الوطني الثابت.

وإيماناً من مجلس الإدارة بضرورة الاستفادة من التجارب العربية والدولية، وتجاوز الأخطاء التي وقعت فيها هذه التجارب، في مراحل تأسيس الأسواق المالية، قام مجلس الإدارة بإبرام مذكرات تفاهم مع عدد من الأسواق المالية العربية والعالمية والهيئات المختصة، واضعاً نصب عينيه أن تكون السوق في مركز ريادي بين الأسواق المالية، وبما يعبِّر عن مدى غنى بيئة الاقتصاد السوري، وقابليته لاستيعاب أكبر الاستثمارات أياً كان نوعها.

كما ركَّز مجلس الإدارة على القيام بحملات للتوعية حول السوق المالية وآلية عملها، حيث تعدُّ التوعية من أهم وسائل نجاح السوق المالية، لما لها من أثرٍ في تشجيع الاستثمار وفق الأسس السليمة، إذ يعتمد نشاط السوق بشكل كبير على وعي المستثمر، وإلمامه بالثقافة اللازمة حول عمل الأسواق المالية، كي لا يكون عرضةً لعمليات الغش أو التلاعب والممارسات غير السليمة، وشكَّلت مهمةُ التوعية تحدّياً أساسياً لتعاملها مع مختلف شرائح وثقافات المجتمع، إضافةً إلى ضعف الثقافة الاستثمارية لدى المواطن السوري، واهتزاز الثقة في الأسواق المالية بعد الأزمة المالية، التي عصفت بالعالم منذ مطلع شهر أيلول لعام 2008، لذا كان لابد من وضع خطة لتصحيح المفاهيم الخاطئة والشائعات حول الأسواق المالية بلغة سهلة، مبسطة، وقريبة من الناس.

بدأت إدارة السوق بتلقي طلبات الإدراج والعضوية من الشركات المساهمة، وشركات الخدمات والوساطة المالية منذ تاريخ 25/08/2008، وتم الافتتاح في العاشر من آذار لعام 2009 بالتّزامن مع ذكرى ثورة الثّامن من آذار المجيدة، تحت رعاية المهندس محمد ناجي عطري رئيس مجلس الوزراء، حيث قام الدكتور محمد الحسين وزير المالية ممثلاً عن راعي الاحتفال وبحضور رئيس وأعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية ومجلس إدارة السوق وعددٍ من الشخصيات الرسمية والاقتصادية السورية والعربية والأجنبية، بقرع جرس أول جلسة تداول والإعلان عن افتتاح السوق.

الهيكل التنظيمي لسوق دمشق للأوراق المالية

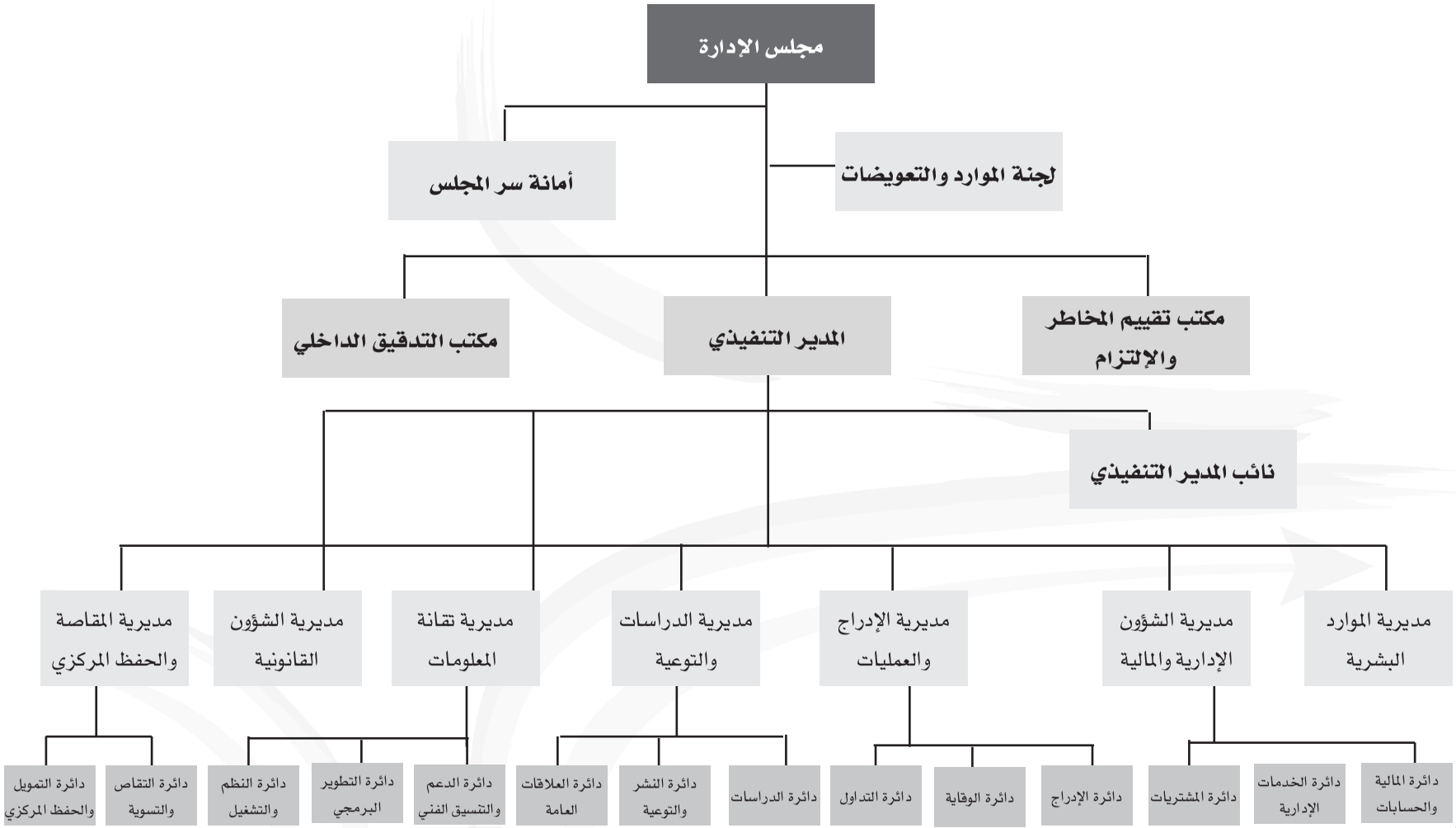

- مديريات السوق:

تشتمل السوق على المديريات والمكاتب التالية:

1 - **أمانة السر**:

تقوم أمانة سر مجلس الإدارة بتهيئة جدول أعمال مجلس الإدارة وتنظيم وحفظ محاضر ضبوط الجلسات وطباعتها وتوقيعها من أعضاء المجلس، بالإضافة إلى القيام بكل ما تكلف به من أعمال من قبل رئيس المجلس.

2 - **مكتب تقييم المخاطر والالتزام**:

وفيما يلي أهم المهام التي يقوم بها المكتب:

أ – تحديد، وتقييم، وتقديم النصح والمشورة، ومراقبة، وإعداد التقارير حول المخاطر في السوق.

ب – وضع الإجراءات العامة التي يجب إتباعها من قبل جميع موظفي السوق، والتأكد من تطبيق السياسة الموضوعة لهذا الغرض ، وتقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة بهذا الشأن أي بتقييم مخاطر الالتزام، وأوجه القصور والإجراءات التصحيحية المتخذة بالفعل، والمقترح اتخاذها.

3 - **مكتب التدقيق الداخلي**: يتولى هذا المكتب تدقيق جميع الأمور المالية والإدارية في السوق ومتابعتها للتأكد من التقيد بالتشريعات المعمول بها وبقرارات مجلس مفوضي الهيئة ومجلس الإدارة.

4 - **مديرية الشؤون القانونية**: تتولى هذه المديرية القيام بما يلي:

أ – تلقي شكاوى المستثمرين ودراستها ورفعها مع الرأي إلى المدير التنفيذي.

ب – تقديم الاستشارات القانونية لجميع الدوائر بخصوص المراسلات الصادرة والواردة إلى دوائر السوق.

ج – متابعة تنفيذ قرارات المحاكم الصادرة الخاصة بالسوق.

د – متابعة القضايا المرفوعة من قبل السوق.

5 - **مديرية الإدراج والعمليات**: تتولى هذه المديرية القيام بما يلي:

أ – تحضير المتطلبات والوثائق والنماذج اللازمة للانضمام لعضوية السوق والتأكد من الالتزام الدائم للأعضاء بالتشريعات المعمول بها.

ب – دراسة طلبات الإدراج المقدمة للسوق.

ج – متابعة تطبيق تعليمات الإدراج المعمول بها على الجهات المصدرة للأوراق المالية المتداولة في السوق.

د – إدارة جلسات التداول والإشراف عليها ومراقبة العمليات المنفذة خلالها وفحص أنظمة التداول واقتراح الحلول المناسبة لمشاكل التداول وإعداد النشرات والتقارير المتعلقة بالتداول والتأكد من وصولها للجهات المعنية.

هـ – مراقبة عمليات التداول الداخلي.

6 - **مديرية تقانة المعلومات**: تتولى هذه المديرية القيام بما يلي:

أ – الإشراف على عمل الأنظمة الإلكترونية.

ب – الإشراف على الموقع الالكتروني للسوق على الانترنت.

ج – متابعة متطلبات الدوائر بخصوص البرمجيات والأجهزة والقيام بالبرمجة والتحليل وتدريب الموظفين.

د – متابعة شؤون أنظمة المعلومات والقيام بضبط وتحديث إجراءات حماية الأنظمة والبرمجيات والأجهزة المستخدمة وصيانتها.

هـ – الإشراف على الربط مع برمجيات المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

و – إدارة المشاريع التقنية والشبكات الحاسوبية الخاصة بعمل السوق.

7 - **مديرية الدراسات والتوعية :** تتولى هذه المديرية القيام بما يلي:

أ - إجراء الدراسات والأبحاث الاقتصادية والمالية وجمع المعلومات والوثائق من الدوائر.

ب - إعداد النشرات الرسمية والدورية واحتساب الأرقام القياسية.

ج - الإعداد للمؤتمرات والندوات والتسويق وحملات التوعية للجمهور، وتنظيم الزيارات وعلاقات السوق مع المؤسسات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

8 - **مديرية الشؤون الإدارية والمالية :** تتولى هذه المديرية القيام بما يلي:

أ - القيام بالأعمال المالية والمحاسبية وإعداد التقارير المالية بشكل دوري وعند الحاجة.

ب - رفع مشروع الموازنة السنوية إلى المجلس وذلك وفق السياسة المالية للسوق.

ج - دراسة وتقديم المقترحات المناسبة لاستثمار أموال السوق الفائضة وتنمية إيراداتها.

د - شراء اللوازم التي تحتاجها السوق والإشراف عليها.

9 - **مديرية الموارد البشرية :** تتولى هذه المديرية القيام بما يلي:

أ - التأكد من تأمين احتياجات السوق من الموظفين ومتابعة إجراءات التعيين حسب الأنظمة والتعليمات.

ب - إعداد الخطط والبرامج التدريبية لموظفي السوق ومتابعة تنفيذها ورفع التقارير الخاصة بها.

ج - متابعة شؤون الموظفين.

بالإضافة إلى المديريات المذكورة أعلاه، يتبع للسوق مركز المقاصة والحفظ المركزي. ويتألف الهيكل الإداري لمركز المقاصة والحفظ المركزي من:

- دائرة التحويل والحفظ المركزي وتقوم بالمهام التالية:
  1. تسجيل وإيداع الأوراق المالية المدرجة.
  2. نقل ملكية الأوراق المالية.
  3. تنفيذ إجراءات الشركات للأوراق المالية المودعة.
  4. تثبيت قيود الملكية (رهن ، حجز ، حبس) على الأوراق المالية المودعة ورفعها.
- دائرة التقاص والتسوية وتقوم بالمهام التالية:
  1. تنفيذ عملية التقاص للأوراق المالية.
  2. تسوية أثمان الأوراق المالية.
  3. إبلاغ الهيئة والسوق عن أية مخالفة للقوانين والأنظمة النافذة يرتكبها أي من أعضاء المركز.

- أداء الأسواق المالية العربية لعام 2008 والنصف الأول من عام 2009 :

- **أداء الأسواق المالية العربية خلال عام 2008 :**

بلغت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال العربية خلال عام 2008 نحو 997.87 مليار دولار مسجلة نسبة إنخفاض بلغت 9.9 % مقارنة مع تداولات عام 2007 مقارنة ، وشكلت قيمة الأسهم المتداولة في ثلاث أسواق وهي سوق الأسهم السعودية وسوق الكويت وسوق الإمارات ما نسبته 80.5 % من إجمالي قيمة التداول في الأسواق العربية منها 52.4 % حصة السوق السعودية وحدها.

قدرت مجمل الخسائر التي منيت بها البورصات العربية خلال عام 2008 بنحو 569 مليار دولار أميركي. حيث تراجعت القيمة السوقية بنسبة 42.5 % لتبلغ نحو 769.5 مليار دولار مقارنة بنحو 1.3 تريليون دولار بنهاية عام 2007. وأظهر تقرير صندوق النقد العربي أن أسواق الإمارات للأوراق المالية احتلت بسوقَيها (أبوظبي ودبي) المركز الثاني عربياً، من حيث قيمتهما السوقية، التي لها تأثير نسبي على الأداء الإجمالي للأسواق المالية العربية. مشيرا إلى أن السوقين استحوذا في نهاية عام 2008 على ما نسبته 17.1 % من القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية التي خسرت 368،16 مليار دولار أميركي.

وقد انخفض المؤشر المركب للصندوق والذي يقيس أداء الأسواق العربية بنسبة 49.4 % ليصل إلى 166.2 نقطة في نهاية عام 2008، مقارنة مع 328.7 نقطة في نهاية 2007. ووضح التقرير الصادر عن الصندوق أن هذا الانخفاض «نتج عن تراجع ملحوظ في أداء غالبية الأسواق المالية العربية من ناحية ارتفاع أحجام التداول والأسعار والقيم السوقية للأسواق، وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية».

و فيما يتعلق بالأداء الفردي للأسواق فإن جميع مؤشرات الأسواق العربية انخفضت خلال عام 2008 باستثناء بورصة الأوراق المالية بتونس. وتفاوتت نسب الانخفاض فيها خلال عام 2008 بشكل كبير من نحو 65 % في سوق دبي المالي إلى نحو3.8 % في بورصة الجزائر وانخفض مؤشر سوق الأسهم السعودي بنحو 59.2 % والبورصة المصرية بنحو 50.9 %، وسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنحو44.6 %، وسوق الكويت بنحو 40.3 %، وسوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 22.2 %، وبورصة القيم المنقولة في الدار البيضاء بنحو 19 %.

أما فيما يتعلق بعدد الأسهم المتداولة فقد انخفض خلال 2008 بنسبة 5.9 % ليبلغ 304 مليار سهم مقارنة مع 323 مليار سهم تم تداولهما خلال 2007، وشكل عدد الأسهم المتداولة في 3 أسواق وهى سوق الأسهم السعودية وسوق الكويت وسوق الإمارات ما نسبته 87.5 % من إجمالي حجم التداول في الأسواق العربية، وبلغت نسبة عدد الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية وحدها نحو 26.6 % من إجمالي عدد الأسهم المتداولة تلته سوق دبي بنحو 25.2 % وسوق الأسهم السعودية بنحو 19.4 % وسوق أبوظبى بنحو 16.4 % .

- جدول يوضح معلومات الأسواق المالية العربية حتى نهاية عام 2008 (القيم بـ مليون دولار أميركي)

السـوق	قيمة الأسهم المتداولة 2008	القيمة السوقية الإجمالية	عدد الأسهم المتداولة	عدد الشركات المدرجة
سوق أبو ظبي المالي	63.114	68.810	49.908	65
بورصة عمان	28.677	35.844	5.442	262
سوق البحرين للأوراق المالية	2.088	19.947	1.676	51
سوق الأسهم السعودي	523.129	246.337	58.831	126
سوق الكويت للأوراق المالية	133.650	70.181	80.851	204
بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء	14.077	65.748	223.71	77
بورصة الجزائر	0.3130	92	0.05	2
بورصة الأوراق المالية بتونس	1.689	6.304	172.84	50
سوق دبي المالي	83.096	63.099	76.508	65
سوق الخرطوم للأوراق المالية	543	3.804	282	52
سوق فلسطين للأوراق المالية	1.235	2.124	339	37
سوق مسقط للأوراق المالية	8.686	15.139	4.197	122
سوق الدوحة للأوراق المالية	48.220	76.627	3.894	43
بورصة بيروت	1.710	9.609	105.52	13
البورصة المصرية	87.958	85.923	22.151	373
المجموع	997.872	769.588	304.581.12	1.542.00

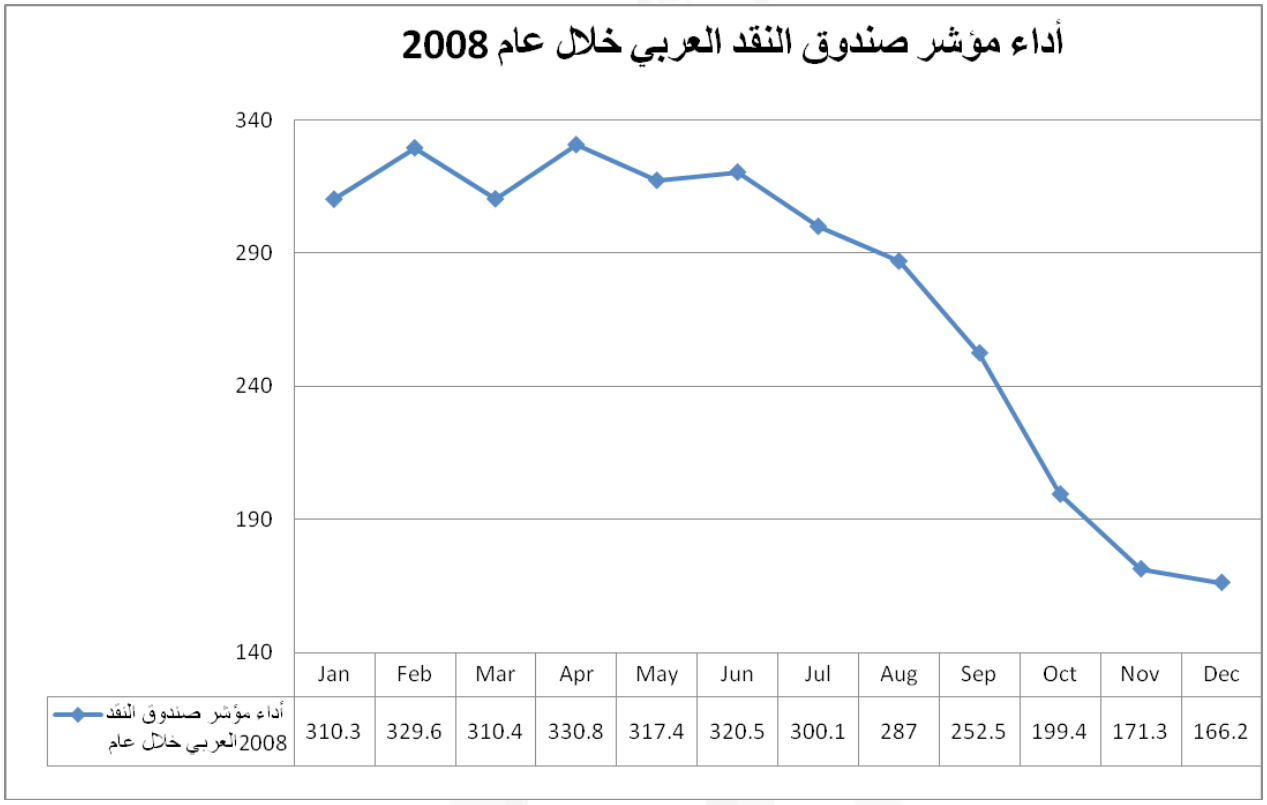

رسم بياني رقم (1)

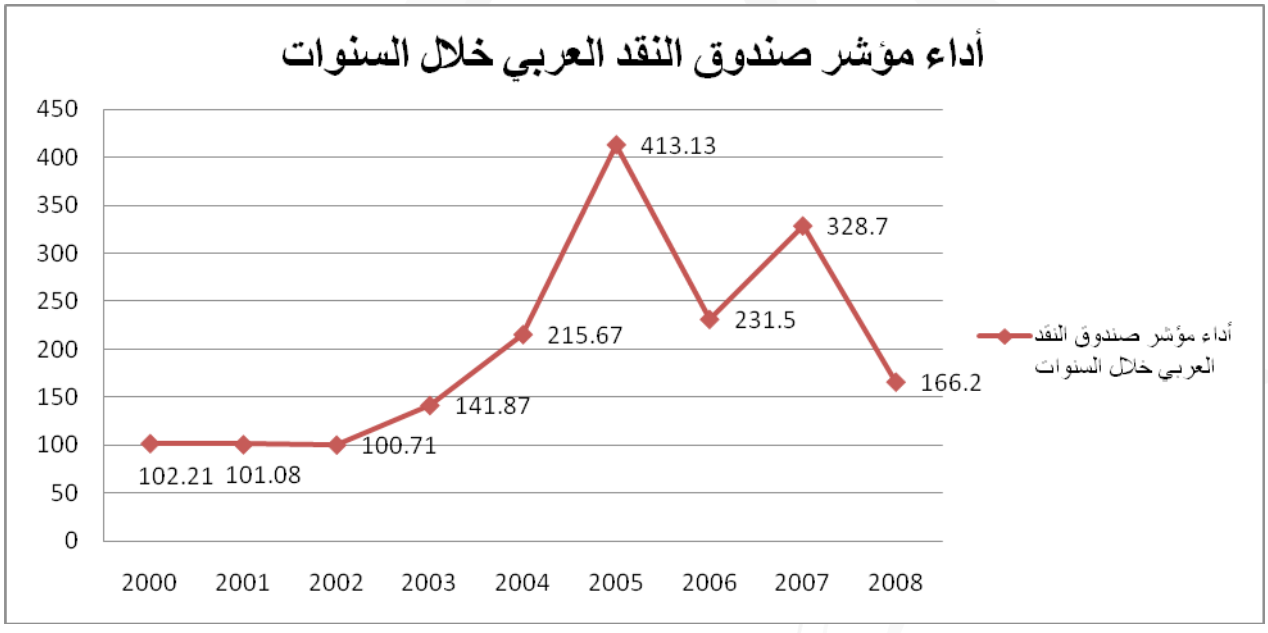

رسم بياني رقم (2)

القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأسهم
(مليون دولار أمريكي)

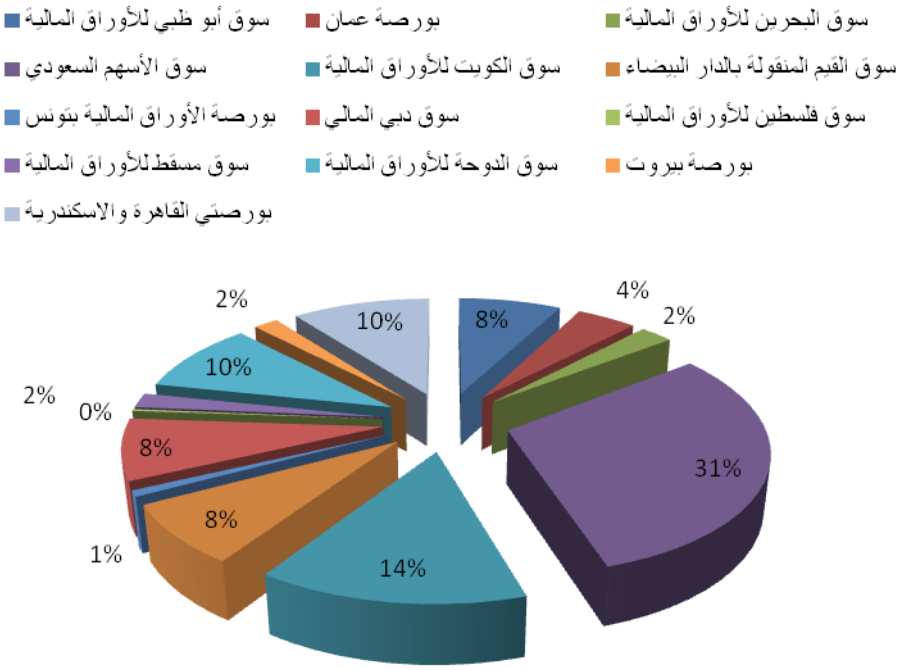

رسم بياني رقم (3)

- أداء أسواق المال العربية خلال النصف الأول من عام 2009 :

بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من عام 2009 نحو 380،132 مليار دولار أمريكي، مسجلة نسبة ارتفاع طفيفة بلغت نحو 11.38 %، مقارنة مع قيمة تداولات النصف السابق، وشكلت قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي وسوق الكويت وحدهما ما نسبته 74 % من إجمالي قيمة التداول في الأسواق المالية العربية، منها 55 % حصة سوق الأسهم السعودي وحدها. واستأثرت بورصتي القاهرة والإسكندرية بنحو 9 % وسوقي الإمارات بنحو 9 % من قيمة الأسهم المتداولة.

وفيما يتعلق بأحجام أسواق الأوراق المالية العربية، ارتفعت القيمة السوقية لهذه الأسواق في نهاية النصف الأول من عام 2009 بنسبة 13.12 % لتبلغ نحو870.54 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 769.59 مليار دولار بنهاية العام السابق. أما مقارنة مع نهاية النصف الأول من عام 2008 فلقد بلغ الانخفاض نحو 37.35 %. ومقارنة مع نهاية عام2008 ، ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي بنحو 16.3 % لتصل إلى حوالي 286.48 مليار دولار، أي ما نسبته 33 % من القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية. وانخفضت القيمة السوقية لسوق الدوحة للأوراق المالية بنحو 3.13 %، وسوق دبي المالي بنحو 3.33 %، وبورصتي القاهرة والاسكندرية بنحو 3.53 %

ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي والذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية العربية بنسبة 17.9% ليصل إلى 195.9 نقطة في نهاية النصف الأول من عام2009 ، مقارنة مع 166.2 نقطة في نهاية عام2008 أما مقارنة مع النصف الأول من عام2008 فلقد انخفض المؤشر بنسبة كبيرة بلغت 38.9 %، ونجم هذا الانخفاض عن تراجع أداء غالبية أسواق الأوراق المالية العربية من ناحية تدني أحجام التداول، وهبوط أسعار الأسهم والقيم السوقية لهذه الأسواق، وذلك جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ظهرت انعكاساتها السلبية على أداء الأسواق العربية بشكل ملحوظ، خاصة في النصف الثاني من عام .2008

أما بالنسبة للأداء الفردي للأسواق العربية، فلقد تفاوتت نسب الارتفاع فيها خلال النصف الأول بشكل كبير من نحو98.17 % في سوق دبي المالي إلى نحو 0.2 % في بورصة عمّان. وانخفض مؤشر بورصتي القاهرة والاسكندرية بنحو 3 %، وسوق الكويت بنحو 7.31 %.

أما فيما يتعلق بعدد الأسهم المتداولة، فقد ارتفع خلال النصف الأول من عام 2009 بنسبة84.36 % ليبلغ نحو 219.427 مليار سهم مقارنة مع 119.021 مليار سهم تم تداولهم خلال النصف السابق. وشكل عدد الأسهم المتداولة في سوق دبي المالي نحو29 % من إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال النصف الأول، في حين بلغت حصة سوق الكويت للأوراق المالية نحو 30 %، وسوق الأسهم السعودي نحو 17 %، وبورصتي القاهرة والاسكندرية نحو 10 %، وسوق أبو ظبي للأوراق المالية نحو 9 %. وبذلك، استأثرت أسواق هذه الدول الخمسة بنحو 95 % من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية.

- جدول يوضح معلومات الأسواق المالية حتى نهاية النصف الأول 2009
(القيم بـ مليون دولار أميركي)

السـوق	قيمة الأسهم المتداولة النصف الأول 2009	القيمة السوقية الإجمالية	عدد الأسهم المتداولة	عدد الشركات المدرجة
سوق أبو ظبي المالي	9.646	76.873	20.096	66
بورصة عمان	8.503	34.337	3.329	272
سوق البحرين للأوراق المالية	241	17.196	494	49
سوق الأسهم السعودي	208.001	286.475	37.973	128
سوق الكويت للأوراق المالية	73.324	122.343	66.226	203
بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء	3.463	68.927	112.35	76
بورصة الجزائر	0.0129	90	22.70	2
بورصة الأوراق المالية بتونس	587	7.527	77.51	51
سوق دبي المالي	23.520	60.998	63.923	66
سوق الخرطوم للأوراق المالية	488	2.940	66	52
سوق فلسطين للأوراق المالية	334	2.412	146	37
سوق مسقط للأوراق المالية	2.889	21.991	3.237	122
سوق الدوحة للأوراق المالية	14.405	74.232	2.075	42
بورصة بيروت	476	11.313	74.64	13
بورصتي القاهرة والاسكندرية	34.126	82.890	21.575	333
المجموع	380.003	870.544	219.427.20	1.512.00

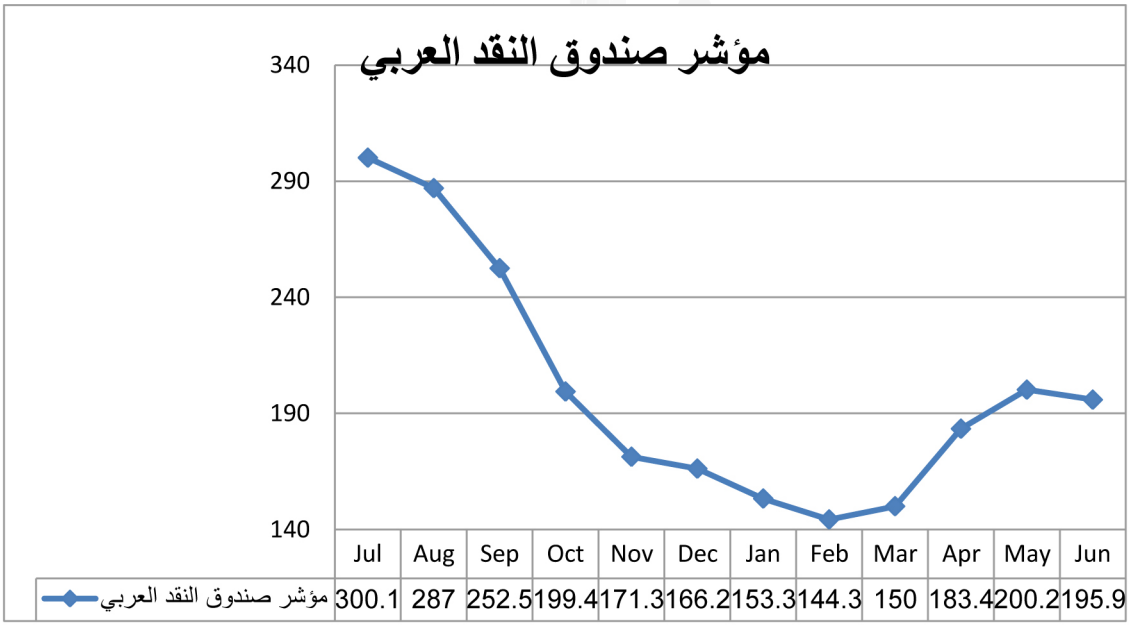

رسم بياني رقم (4)

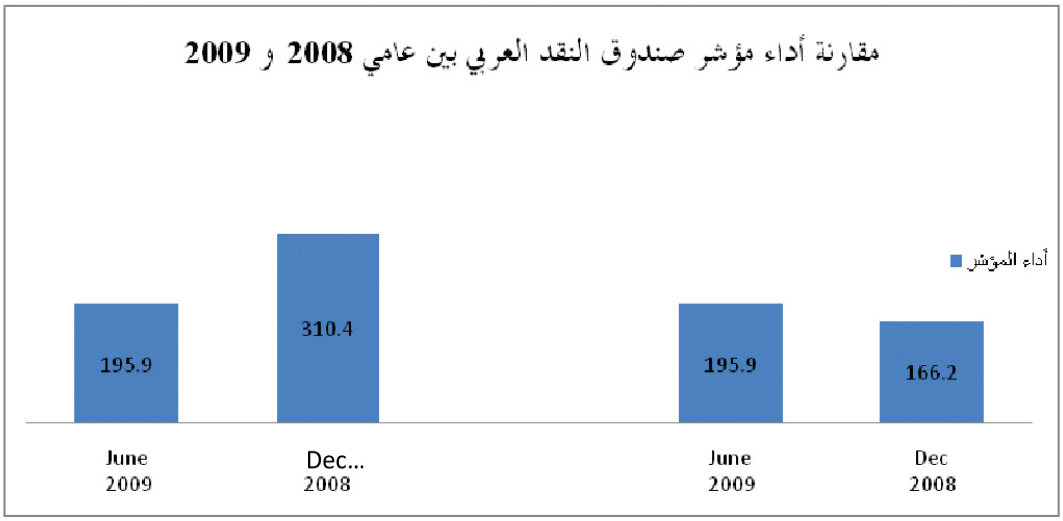

رسم بياني رقم (5)

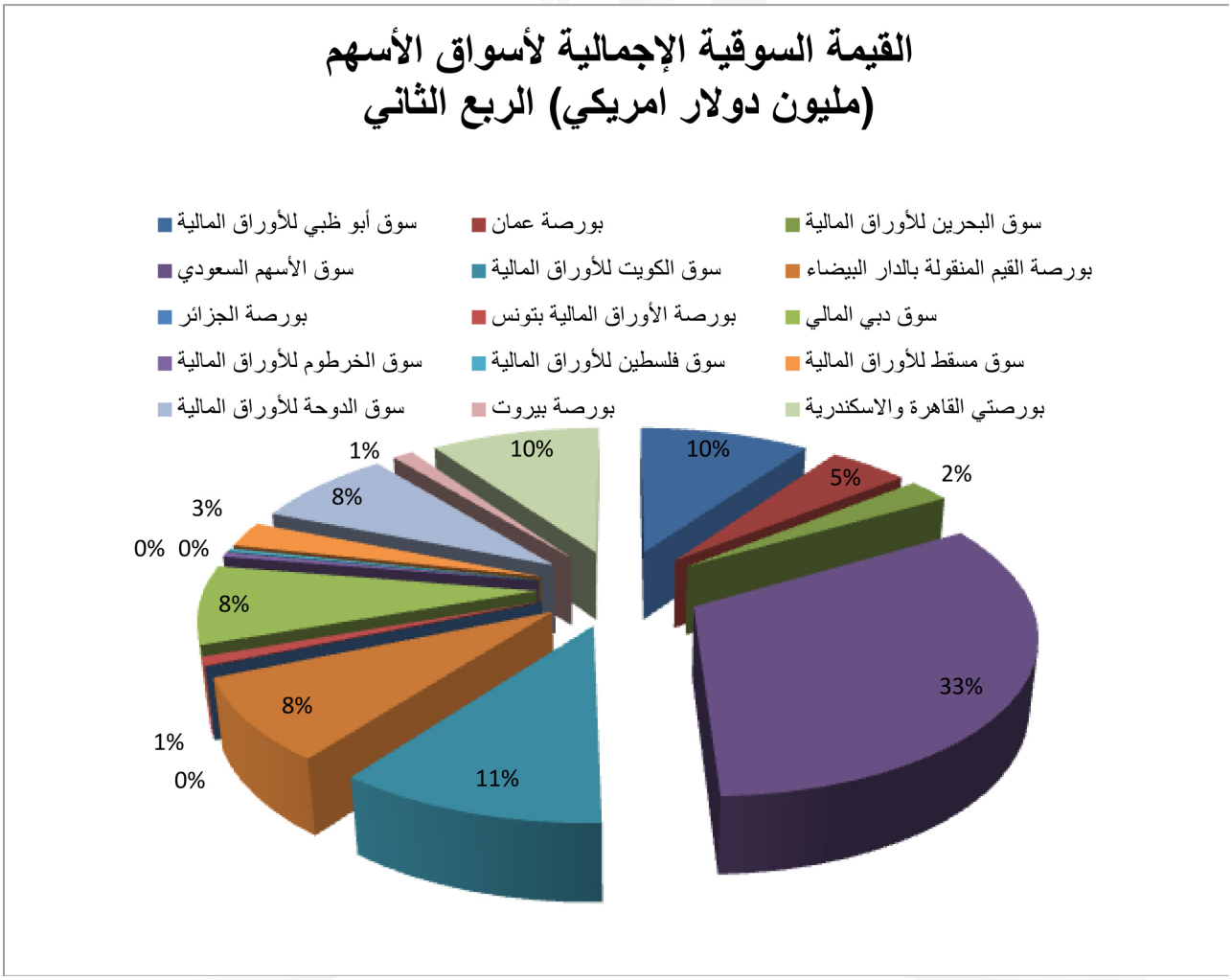

رسم بياني رقم (6)

• المصدر صندوق النقد العربي

- أداء سوق دمشق للأوراق المالية منذ انطلاقها وحتى 31/08/2009:

تم افتتاح السوق في 10/3/2009، بـ 6 شركات مدرجة موزعة بين 4 شركات في السوق النظامي وشركتين في السوق الموازي، بقيمة سوقية تقارب 22 مليار ليرة سورية، كما تم الافتتاح بـ 4 شركات وساطة وخدمات مالية. وفي الشهر التالي للافتتاح ازداد عدد الشركات المدرجة إلى 8 شركات حيث أدرجت أسهم شركتان جديدتان في كل من السوق النظامي والموازي وقد تجاوزت القيمة السوقية لهذه الشركات 28 مليار ليرة سورية، كما زاد عدد شركات الوساطة ليصبح 5 شركات. وبقي هذا العدد كما هو في شهر أيار وبقيمة سوقية تساوي تقريباً 31 مليار ليرة سورية، ليصبح في حزيران عدد الشركات المدرجة 10 شركات موزعة بالتساوي بين السوقين وبقيمة سوقية تقارب 44 مليار ليرة سورية، ومن ثم في شهري تموز وآب تم إدراج أسهم شركة جديدة في السوق النظامي وبذلك يكون عدد الشركات المدرجة 11 شركة بقيمة سوقية تقارب 48 مليار ليرة سورية مع نهاية شهر آب، كما وصل عدد شركات الوساطة إلى 6 شركات.

وبالنسبة لأحجام وقيم التداول فقد بدأ التداول على 2576 سهم في شهر آذار مسجلاً بذلك قيمة 808،989 ليرة سورية وبعدد منفذ من الصفقات يبلغ 18 صفقة حيث عدد حسابات المستثمرين المفتوحة لدى الوسطاء 140 وعدد التحويلات للأوراق المالية 22 تحويلاً ومن ثم ارتفعت قيمة التداول في شهر نيسان لتصبح 13،556،956.75 ليرة سورية على 1305 سهم ومنفذة على 145 صفقة كما ارتفع عدد الحسابات المفتوحة إلى 152 حساباً وعدد التحويلات إلى 46 تحويلاً، بينا كان عدد الصفقات في شهر أيار 192 صفقة على 29،559 سهم وكانت قيمة التداول 30،448،442 ليرة سورية ووصل عدد الحسابات المفتوحة إلى 160 وعدد التحويلات للأوراق المالية إلى 73. أما في شهر حزيران فقد ارتفعت قيمة التداول بشكل ملحوظ لتصبح 110،734،491.75 وبعدد 474 من الصفقات المنفذة على 99،041 سهم بالإضافة إلى ارتفاع عدد الحسابات إلى أكثر من الضعف 373 حساباً و بـ 183 تحويلاً للأوراق المالية، وقد سجل التداول في شهر تموز قيمة أعلى بنسبة 90% تقريباً عن تداولات الشهر السابق حيث بلغت 201،301،060 ونفذت على 744 صفقة بـ 190،408 سهم وبعدد متقدم من الحسابات الجديدة البالغة 507 وعدد من التحويلات يبلغ 435، بينما بلغ عدد الأسهم المتداولة في شهر آب 221،933 منفذ على 1020 صفقة وبتداولات بلغت 209،296،821.25 بينما تراجع عدد الحسابات المفتوحة عن الشهر السابق ليصبح 200 وبعدد من التحويلات للأوراق المالية يبلغ 257.

- إنجازات السوق:

أولاً- الإطار القانوني:

كان للأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل السوق الحيز الأكبر من اهتمام مجلس إدارة السوق، الذي عمل بالتعاون مع مجلس مفوضي الهيئة على إعداد كافة الأنظمة والتعليمات والأدلة اللازمة لبدء عمل السوق، وقد شُكِّلَت العديد من اللجان القانونية والفنية لإعداد مشاريع الأنظمة والتعليمات اللازمة ليصار إلى عرضها على مجلس إدارة السوق، واعتمادها من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

ويمكن تقسيم مجموعة الأنظمة والتعليمات التي تم إصدارها في ثلاث مجموعات رئيسية:

- المجموعة الأولى: أنظمة عمل السوق، وتشمل:
  1. النظام الداخلي لسوق دمشق للأوراق المالية.
  2. النظام المالي للسوق.
  3. نظام معايير السلوك المهني في سوق دمشق للأوراق المالية.
  4. النظام المحاسبي للسوق.
  5. نظام الموظفين في سوق دمشق للأوراق المالية

- المجموعة الثانية: أنظمة الإدراج والعمليات، وتشمل:
  1. نظام العضوية في سوق دمشق للأوراق المالية.
  2. نظام قواعد وشروط الإدراج.
  3. نظام قواعد التداول في سوق دمشق للأوراق المالية وتعديلاته.
  4. تعليمات التداول في سوق دمشق للأوراق المالية وتعديلاتها.
  5. نظام عمولات التداول لشركات الخدمات والوساطة المالية.
  6. نظام البدلات في سوق دمشق للأوراق المالية، وتعديلاته.
  7. دليل الصفقات الضخمة وتعديل الصفقات.
  8. تعليمات تعامل الأعضاء بالأوراق المالية.
  9. دليل إجراءات زيادة رأس المال للشركات عن طريق توزيع أسهم مجانية.
  10. دليل اجراءات توزيع أرباح الشركات المدرجة في السوق.
  11. دليل إجراءات زيادة رأس المال للشركات عن طريق الاكتتاب.
  12. دليل معايير السلوك في قاعة التداول.

- المجموعة الثالثة: أنظمة مركز المقاصة والحفظ المركزي، وتشمل:
  1. النظام الداخلي لمركز المقاصة والحفظ المركزي.
  2. نظام تسجيل وإيداع الأوراق المالية لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي.
  3. نظام التقاص وتسوية أثمان الأوراق المالية .
  4. نظام بدلات مركز المقاصة والحفظ المركزي، وتعديلاته.
  5. دليل إجراءات التقاص وتسوية أثمان الأوراق المالية.

كما أصدرت عدداً من الأنظمة والقواعد التي تتم البيئة القانونية للسوق، وهي:

1. النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية.
2. قواعد النشر الفوري المنتظم للمعلومات.

وتعمل إدارة السوق على استكمال كافة الأنظمة والتعليمات الضرورية لضبط عمل السوق، بالإضافة إلى المراجعة الدورية والدائمة لكافة الأنظمة الصادرة بناءً على مستجدات العمل بما يضمن بيئة قانونية تفاعلية مع البيئة المالية، ويلاحظ في التعديلات التي تم إقرارها على الأنظمة التي أصدرت لدى التأسيس، حرص مجلس الإدارة الدائم على خلق بيئة استثمارية ناضجة تكفل للمستثمر شفافيةً كاملةً وضماناً لكافة حقوقه، وللشركات المدرجة وشركات الخدمات والوساطة المالية مرونةً عاليةً في التحرك الرأسمالي وفرصةً عادلةً لتحقيق النمو المطلوب.

ثانياً : مبنى السوق :

كان تحقيق المعادلة الصعبة بين وجود السوق في موقع حيوي، بالنسبة لمدينة دمشق، وبين ضيق الخيارات المتاحة (نظراً لضرورة منح السوق مبنىً مستقلاً بالكامل) عملاً غايةً في الصعوبة.

وبَذَلَ مجلس الإدارة جهداً ملحوظاً في البحث عن المبنى المناسب، وبعد المقارنة بين الخيارات المتاحة، تم انتقاء المبنى الحالي في منطقة برزة، والذي كان مخصصاً لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وقدَّمته مشكورةً ليصبح مقراً مؤقتاً لسوق دمشق للأوراق المالية، واستُلم المبنى بتاريخ 14/06/2008.

وبدأت على الفور العملياتُ الإنشائيةُ والهندسيةُ والفنيةُ لتعديلِ المبنى وفقَ الدراسات التي كانت أُعدّت مسبقاً لهذا الغرض، بما يتناسب مع طبيعة عمل السوق، وتم إعداد قاعة للتداول مزودة بشاشات عرض تقنية حديثة، تضم منطقة خاصة لعمل الوسطاء، بالإضافة لجناحٍ يتسع لأكثر من ثمانين مستثمراً.

ثالثاً: الأنظمة والتجهيزات التقنية:

قامت السوق في مجال الأنظمة والتجهيزات التقنية بما يلي:

1. **نظام التداول** BTS **ونظام التقاص والتسوية والحفظ المركزي** CSD:

تم شراء هذين النظامين بموجب عقد أبرم مع شركة Market Evolution بتاريخ 15/12/2008. يعمل هذان النظامان مع بيئة تشغيل Windows ونظام إدارة قواعد معطيات SQL server.

- **نظام التداول** BTS: يعتبر هذا النظام أداة التداول الالكتروني حيث يقوم بما يلي:
  - إدارة أوامر البيع والشراء المدخلة وإتمام الصفقات للأوامر المتطابقة، إدارة المستخدمين وصلاحياتهم، التحقق من أرقام الحسابات وملكياتهم.
  - استعراض بيانات التداول والأوامر والصفقات للمستثمرين
  - سهولة إدارة جلسة التداول من خلال القيام بالعمليات على الأوراق المالية مثل إيقاف/ تحرير/ حجز، أو على الصفقات تعديل/ إلغاء وغيرها من العمليات المتعارف عليها.
  - استعراض البيانات الإحصائية التاريخية: حيث يتيح الإطلاع على معلومات التداول التاريخية الإحصائية من خلال تقارير يمكن فلترتها حسب عدة معاملات.
  - نشر بيانات السوق من خلال تقارير التداول، والنشر الآني للبيانات على الموقع الالكتروني.
  - التداول عن بعد حيث تقوم شركات الوساطة بالتداول من مكاتبها المنتشرة في القطر.
  - كما يتميز النظام بالمرونة حيث يتيح لإدارة السوق تعديل إجراءات التداول دون الحاجة للطلب من الشركة تعديل النظام من خلاله تحديد إعدادات نظام التداول أوقات التداول، الحدود السعرية، نسب ملكية الأجانب المسموحة، آلية افتتاح السوق والمؤشرات وغيرها.
- **نظام التقاص والتسوية والحفظ المركزي** CSD: يعتبر هذا النظام هو الأداة للقيام بعمليات الحفظ المركزي وعمليات التقاص وتسوية أثمان الأوراق المالية في مركز المقاصة والحفظ المركزي.

حيث يقدم هذا النظام آلية تعريف شركات الخدمات والوساطة المالية، الشركات المساهمة المدرجة والأوراق المالية المصدرة، مستثمرين، حسابات. بالإضافة إلى عمليات التحويل بين الحسابات، تقييد الأوراق المالية، حجز، رهن وحق الانتفاع.

ومن الجدير بالذكر أنه تم إجراء بعض التعديلات على الأنظمة البرمجية لتكون متوافقةً مع القوانين والأنظمة السورية، وبعد الانتهاء من تنصيب الأنظمة بدأت عملياتُ التدريب المكثفة للعاملين من قبل خُبراء من الشركة الأُم، تلتها مرحلةُ تدريب شركات الخدمات والوساطة المالية للتأكد من قُدرتهم على استخدام هذه الأنظمة بفاعلية.

2. **موقع السوق الالكتروني:**

تم تطوير موقع الكتروني للسوق على شبكة الانترنت ليكون بوابة تمكن المستثمرين من الإطلاع على كافة معلومات السوق بشكل يكفل الشفافية والوضوح حيث تتوفر في الموقع كافة معلومات الشركات المدرجة وشركات الوساطة والأخبار والقوانين والأنظمة.

كما ينشر عليه معلومات الأسعار الفورية وشريط الأسعار وبيانات تغيرات الأسعار والقيمة الكلية التراكمية للتداولات حسب الشركات وكذلك إفصاحات الشركات المدرجة ونشرات التداول اليومية والأسبوعية والشهرية والنشرات التراكمية الشهرية والصفقات اليومية وتقارير تداولات الوسطاء وتم تزويد الموقع بخدمة RSS لأخبار السوق ونشرات التداول اليومية بالإضافة إلى تطوير قسم توعية المستثمر والمخططات البيانية كمخطط القيمة التراكمية

للتداولات حسب الشركة المدرجة، أو مخطط بيان تغيرات الأسعار للورقة المالية التي يقوم المستخدم باختيارها بين تاريخين مدخلين وغيرها، بالإضافة إلى العمل على مراقبة وتحسين ترتيب موقع السوق الإلكتروني على محركات البحث العالمية وتصنيفه ضمن المواقع الإلكترونية.

3. مركز المعلومات الخاص بمبنى السوق:

تم تجهيز المبنى بمركز معلومات وفق المعيار العالمي ANSI TIA EIA 942 بحيث يضمن حماية التجهيزات المركبة ضمنه من أي اختراق بشري أو طبيعي، كما يضمن بقاء عمل التجهيزات ضمن الشروط المثلى من حيث درجة الحرارة و الرطوبة، وكذلك يضمن مراقبة مستمرة على مدار الساعة من قبل الفنيين المسؤولين من خلال أنظمة المراقبة المجهزة بالحساسات وشاشات العرض التي تعرض أي تحذير يؤدي إلى تغير الشروط المثالية لعمل التجهيزات، كما زود مركز المعلومات بتجهيزات تسمح بالمراقبة المستمرة على مدار الساعة و أجهزة للتحكم بالدخول.

4. منظومة الاتصالات وأمن المعلومات:

تضم التجهيزات الخاصة التي تضمن انتقال البيانات بكفاءة ووثوقية بين مختلف الأنظمة الخاصة بعمل السوق ومختلف الأطراف المعنية بهذه الأنظمة، كما تتضمن حماية هذه البيانات من أي دخول غير مشروع كما تحميها من أي اختراق يمكن أن ينجم من داخل السوق أو من خارجها

5. منظومة الاتصالات الهاتفية وتسجيل وفوترة المكالمات:

مقسم الاتصالات من شركة MITEL الانكليزية وفق تقنية VOIP بالإضافة لنظام تسجيل مكالمات ونظام فوترة.

6. شاشات عرض معلومات السوق وتجهيزاتها: يتألف هذا المشروع من قسمين:

- القسم الأول خاص بشاشة قاعة التداول (شاشة كبيرة أبعادها 2.4 m x 6) ، ثلاث شاشات عرض رقيقة Tickers تعرض شريط الأسعار (ثلاث شاشات، شاشة خارجية) بتقنية LED بالإضافة لشاشة بلازما (82 Inch) للسماح للزوار من مشاهدة الأسعار.
- القسم الثاني الشاشات التفاعلية (شاشات اللمس والحواسيب الخاصة بها)، موزعة ضمن قاعة التداول وفي قاعة الاستقبال وذلك كي تسمح للمستثمرين أو الزوار من استعراض الأسعار أو تصفح الموقع الإلكتروني الخاص بالسوق أو المواقع ذات الصلة و غيرها من المعلومات المتاحة على الانترنت.

7. منظومة المراقبة والتحكم بالدخول:

تضم كاميرات المراقبة الداخلية والخارجية الخاصة بالمبنى والتي تضمن تسجيل فيديو حي لكل ما يحدث داخل السوق أو في محيطها الخارجي، والقدرة على استرجاعها عند الحاجة.

وكذلك أجهزة التحكم بالدخول إلى مختلف أقسام المبنى والتي تضمن عدم الدخول غير المشروع لمبنى السوق.

8. ربط مبنى السوق مع الجهات الخارجية:

تم الربط من خلال 12 كابل ضوئي و100 كبل نحاسي بين مبنى السوق ومقسم برزة، وذلك لتأمين بنية أساسية، و بنية احتياطية للاتصال، كما تم تركيب تجهيزات تعمل بتقنية 3G اللاسلكية والتي تؤمن بقاء الاتصال في حال حدوث أي مشكلة على البنيتين المذكورتين، الأمر الذي يؤمن الربط الدائم مع شركات الوساطة ومصرف سورية المركزي وكافة الجهات ذات العلاقة.

9. منظومة المخدمات ووحدات التخزين

تم تركيب 32 مخدم في مركز المعلومات من تصنيع شركة HP، تضمن تلك المخدمات عمل جميع الأنظمة والتطبيقات الخاصة بعمل السوق، على سبيل المثال لا الحصر أنظمة التداول ، أنظمة التقاص والتسوية، أنظمة إدارة الموظفين، البريد الإلكتروني ، أنظمة تسجيل المكالمات الصوتية و فوترتها، أنظمة المراقبة الفيديوية و التحكم بها، أنظمة إدارة الشبكات، أنظمة الاتصال مع الوسطاء و غيرها...

كما تم تركيب أجهزة خاصة لحفظ المعلومات و تخزينها و استرجاعها و تم تشغيل البرامج الخاصة بذلك والتي تضمن عدم ضياع أي معلومة أو تلفها.

كما تم تركيب منظومة متكاملة لإدارة المخدمات السابقة و سهولة التحكم بها والتي تضمن القدرة الفورية على معرفة المشاكل عند وقوعها و تعطي المرونة لمعالجتها بالسرعة الممكنة.

10. الأنظمة التي تم تطويرها داخلياً في السوق:

قامت السوق بتطوير عدد من الأنظمة البرمجية المتممة والضرورية لعملها،وضمها في نظام إدارة معلومات شامل يتكون من المجتزآت التالية:

1. الشركات المدرجة وأوراقها المالية ومعلومات مسؤولي الاتصال لها، وكذلك معلومات مجلس إدارتها والمطلعين على المعلومات فيها وإفصاحاتها.
2. معلومات شركات الوساطة الأعضاء في السوق ومعلومات هيئة المديرين والموظفين المعتمدين ضمن هذه الشركات ليتم استرجاعها في حال الحاجة إليها وإفصاحاتها.
3. الأتمتة الداخلية للسوق كالبريد الصادر والوارد، معلومات اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة، والأخبار وغيرها...
4. متابعة القضايا الرقابية بهدف تسجيل كافة القضايا وهي الخروقات القانونية المحتملة لقوانين وإجراءات التداول.
5. خدمات التسجيل والإيداع وهي الأداة التي يقوم السوق من خلالها باستقبال سجلات الشركات والتأكد من صحة وتكامل بياناتها والتأكد من بيانات المستثمرين وملكياتهم والقيام بعمليات الإيداع. ومن ثم تنقل بيانات المستثمرين المثبتين والمودعين إلى نظام التقاص والتسوية والحفظ المركزي CSD.

رابعاً : الموارد البشرية :

أولى مجلسُ الإدارةِ عنايةً خاصةً واهتماماً فائقاً بانتقاءِ الكفاءات البشرية الشابة المؤهلة علمياً من حملة الإجازة الجامعية والماجستير في الاختصاصات المالية والاقتصادية والتقنية و وقد تم إيفاد بعض الموظفين وتدريبهم داخلياً وخارجياً إلى بعض بورصات العربية المجاورة مثل البورصة المصرية وبورصة عمان وسوق أبو ظبي للأوراق المالية وغيرها، بالإضافة إلى عدد من الدورات الفنية التخصصية بالتعاون مع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. حيث يبلغ عدد موظفين سوق دمشق للأوراق المالية 50 موظفاً منهم 10 من حملة شهادة الماجستير والشهادات المهنية المعترف بها عالمياً و الباقي من حملة الشهادة الجامعية بحسب الاختصاصات المطلوبة في عمل السوق.

خامساً : توعية المستثمرين:

أولَت السوق أهمية بالغة للتوعية، بهدف شرح وتوضيح مفاهيم السوق المالي وأهميته وآلية التعامل فيه، وإعداد الدراسات الخاصة بعمل السوق، وكانت السبل الرئيسية المتبعة لإيصال رسالة السوق ونشر الوعي المالي والاستثماري، هي ما يلي:

1. الطباعة والنشر:

لتزويد المواطنين بمعلومات دقيقة ومبسطة، وإعطاء المستثمرين معلومات مفصَّلة ووافية، من خلال:

- طباعة كتيبات بقوانين وأنظمة السوق، بالإضافة إلى الكتيبات والنشرات التعليمية والإرشادية وتوزيعها خلال المحاضرات والندوات التي عقدت داخل وخارج السوق لتعريف المستثمرين بالسوق وأنظمته وشرح آلية الاستثمار فيه.
- ابتكار شخصية كرتونية اسمها (عادل) ليُقَدِّمَ مفهوم السوق من خلاله بشكل سلس ومُبسّط.
- نشر الأخبار المتعلقة بالسوق وبالشركات المساهمة المدرجة في السوق وشركات الخدمات والوساطة المالية المرخصة.
- التنسيق مع الجهات الإعلامية الخاصة والعامة من صحف ومجلات ومحطات تلفزيونية وإذاعية ومواقع الكترونية بهدف النشر الآني للمعلومات المتعلقة بالسوق، وتوضيح المعلومات التي نقلت أو نشرت بشكل خاطئ .
- تنظيم ومتابعة اشتراكات السوق بمجموعة من أهم الصحف والمجلات المحلية.
- إعطاء الموقع الالكتروني للسوق الأولوية بنشر كافة الأخبار والمنشورات الصادرة عن السوق، لجعله المصدر الأول للمعلومات الصادرة عن السوق.

2. المشاركة في الندوات والمؤتمرات :

حرصاً على لقاء أوسع شريحة من المواطنين، سواء المهتمين بالاستثمار والراغبين فيه من خلال المعارض التخصصية. أو الراغبين بالتعرف على مفهوم السوق وكيفية الاستثمار فيه من خلال المعارض العامة.

ومن أهم المعارض والمؤتمرات التي شاركت السوق فيها:

- المؤتمر الثالث للاستثمار وأسواق المال لعام 2007.
- الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية بتاريخ 18-17 /11/2008.
- المؤتمر الدولي الأول للتمويل والتنمية في محافظة حلب بتاريخ 24-25/1/2009.
- المؤتمر الرابع للاستثمار وأسواق المال بتاريخ 24-25/2/2009.
- معرض دمشق الدولي في مدينة المعارض الجديدة في الفترة الواقعة مابين 14-22/7/2009.

3. المحاضرات والندوات التعريفية خارج السوق:

من خلال التنسيق والتعاون مع العديد من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أقيمت العديد من المحاضرات في عدد من المحافظات السورية والتي تنوعت في الشرائح المستهدفة بين محاضرات عامة أقيمت في المراكز الثقافية والجامعات. ومحاضرات استهدفت فئات محددة كالتي عقدت بالتعاون مع غرف الصناعة والتجارة في دمشق وحلب وحمص. أو بالتعاون مع النقابات المهنية كنقابة الصيادلة ونقابة المهندسين. وقد تناولت هذه المحاضرات العديد من المواضيع المتعلقة بسوق دمشق للأوراق المالية ومن أهم عناوينها:

- الأهمية الاقتصادية لسوق الأوراق المالية.
- دور الإفصاح في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية.
- أسس الاستثمار في الأسهم وأساليب الوقاية من مخاطر الأسواق المالية.
- مؤشرات الاستثمار للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4. المحاضرات والندوات التعريفية داخل السوق:

استكمالاً لنشاط التوعية ومن باب ربط المعرفة النظرية بالتجربة العملية، تم التنسيق مع العديد من جامعات في القطر العامة منها والخاصة لعقد محاضرات تفاعلية وذلك داخل مبنى السوق وأثناء انعقاد جلسات التداول بهدف شرح وتوضيح آلية العمل للطلاب وإجابة كافة اسئلتهم واستفساراتهم ومن تلك الجامعات:

جامعة دمشق – جامعة حلب- جامعة البعث – طلاب التعليم المفتوح في حلب - المعهد العالي للإدارة HIBA- طلاب المعهد الوطني للإدارة العامة INA –معهد التخطيط – طلاب المعهد المالي – جامعة القلمون – الجامعة العربية الأوروبية- جامعة المأمون- جامعة الجزيرة.

5. نشاطات التوعية من خلال الإذاعة والتلفزيون :

قامت مديرية الدراسات والتوعية بالتنسيق مع العديد من المحطات التلفزيونية المحلية والعربية والعالمية، التي واكبت مراحل افتتاح السوق. ومن أهم تلك المحطات:

القناة الفضائية السورية. وخاصة برنامج بورصات وأسواق

القناة الأولى في التلفزيون العربي السوري وخاصة برنامج أوراق مالية.

قناة CNBC عربية - قناة الدنيا - قناة المشرق - قناة الرأي - قناة الآن - التلفزيون الإيراني - القناة الأولى في التلفزيون الإيطالي - التلفزيون الألماني.

من خلال عقد عدد من الندوات التعريفية في البرامج الاقتصادية في تلك المحطات. والتنسيق من أجل عرض الشريط الخاص بأسعار الأسهم المتداولة في السوق على عددٍ منها. ونشر أخبار السوق في النشرات الإخبارية الاقتصادية فيها.

6. تدريب طلاب الجامعات والمعاهد في عدد من مديريات السوق، ومنها:

- مديرية الإدراج والعمليات
- مركز المقاصة والحفظ المركزي
- مديرية الشؤون القانونية
- مديرية تقانة المعلومات

وقد استقبلت السوق طلاباً من الكليات والمعاهد العليا والمتوسطة، منها (المعهد التجاري – كلية الاقتصاد – كلية الحقوق – المعهد العالي لإدارة الأعمال- ...) وكان من بينهم عددٌ من الطلاب المتقدمين لنيل شهادة الماجستير، والذين قاموا بإعداد رسائل وأبحاث عن عمل السوق .

سادساً: العلاقات الخارجية والتعاون الدولي:

- الاشتراك باتحاد البورصات العربية: حيث شارك وفد من السوق في الاجتماع السنوي لاتحاد البورصات العربية الذي عقد في مدينة الدار البيضاء في المغرب في شهر نيسان عام 2009. وتم خلاله الموافقة على قبول عضوية السوق في الاتحاد.
- توقيع عدد من اتفاقيات التفاهم بهدف تدريب الكوادر وتبادل الخبرات ومنها اتفاقية تفاهم مع البورصة المصرية واتفاقية تفاهم مع سوق أبو ظبي للأوراق المالية، هذه الاتفاقيات ضمنت للسوق الاستفادة من خبرات الأشقاء في هذه الأسواق، والذين قدموا لكوادر السوق خلاصة خبراتهم وتجربتهم، إيماناً منهم بأن أي نهوض في اقتصاد شقيق مجاور، يؤدي بالضرورة إلى نهوض اقتصادي عام في المنطقة.
- انتساب السوق إلى المنظمة العالمية لترميز الأوراق المالية • ANNA بتاريخ 09/11/2008 لتصبح بذلك الجهة الوطنية لترميز الأوراق المالية في سورية.

فوائد العضوية في ANNA:

- أن تكون سوق دمشق للأوراق المالية هي الجهة الوحيدة المخولة لترميز الأوراق المالية السورية.
- رفع مكانة سوق دمشق للأوراق المالية دولياً.
- الاستفادة من خبرات الأسواق العالمية.

أما الرقم العالمي (International Securities Identification Number- ISIN) فهو رقم يصدر لترقيم ورقة مالية أو أداة مالية محددة، يتكون من اثنتا عشرة خانة، ويقوم بتعريف الورقة المالية وليس السوق الذي يتم التداول فيه، حيث تستطيع الشركة أن تدرج أوراقها المالية ويتم التداول عليها في أكثر من سوق مالي وتسعر بأكثر من عملة ولكن الرقم العالمي لهذه الورقة المالية يكون موحداً في جميع هذه الأسواق.

أهمية الحصول على الرقم العالمي:

- إعطاء رقم موحد وفريد يعتمد عالمياً لكل الأوراق المالية السورية.
- تسهيل تعريف وتداول الأوراق المالية عالمياً.
- إزالة الإلتباس في حالة تشابه الشركات بالاسم.

• إن مؤسسة ANNA هي عبارة عن جهة عالمية تم إنشاؤها في بلجيكا، بهدف تعزيز استخدام المعيار العالمي لترقيم الأوراق المالية، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 94 دولة من بينهم 10 دول عربية.

- الرؤية المستقبلية لعمل السوق:

أولاً- الإطار التشريعي:

إن القانون الثابت الوحيد في عالم الاقتصاد هو قانون التغيير الدائم، ولمَّا كانت البيئة القانونية هي الحاضن الأكثر تأثيراً بالبيئة الاقتصادية، وبحكم العلاقة التفاعلية بين المنظومة التشريعية والمنظومة الاقتصادية، فإن السوق تعمل وبشكلٍ شبه يومي، على ملاحقة كافة التطورات الاقتصادية سواءً على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، والتي تؤثر لا شك في الاقتصاد المحلي.

وتعمل الإدارة بناءً على هذه التطورات على تعديل الأنظمة الصادرة عن السوق، واقتراح مشاريع القوانين اللازمة في حال عدم وجودها، وتقديم الرؤية الخاصة لمصلحة العمل في السوق إلى الجهات المختصة للعمل على بناء منظومة تشريعية متكاملة (داخل وخارج السوق) تضمن الكفاءة العالية في العمل.

ومن أبرز القوانين والمراسيم ذات التأثير المباشر على عمل السوق (قانون الشركات لعام 2008 – قانون المصارف الخاصة رقم /28/ لعام 2001 – المرسوم التشريعي رقم /68/ لعام 2004 الخاص بشركات التأمين – .....) والتي تعمل السوق في إعادة النظر فيها، في للعمل على ضبط إيقاع العمل القانوني والتشريعي، بما يواكب الإيقاع المتسارع للاقتصاد المحلي.

ولا تكتفي الإدارة بملاحظة المتغيرات ومتابعتها من حيث الأداء التشريعي، بل إنها تعمل جاهدةً على اقتراح القوانين والتشريعات اللازمة على الجهات المختصة، والتي تراها الإدارة لازمةً لتحفيز عمل السوق، ملتزمةً الوقوف على مسافةٍ متساويةٍ من المستثمرين والشركات المدرجة وشركات الخدمات والوساطة المالية، باذلةً كلَّ جهدٍ ممكنٍ للحفاظ على مصالح هذه الجهات الثلاث.

ثانياً- الأنظمة الإلكترونية والتجهيزات التقنية:

تقوم السوق بالتطوير المستمر للأنظمة الإلكترونية البرمجية الضرورية لعمل السوق، بما يؤمن تقديم خدمات نوعية في مجال نشر البيانات وتسهيل آليات العمل في السوق لجميع المتعاملين في السوق، وذلك من خلال التطوير الداخلي لهذه البرامج أو من خلال التعاقد مع جهات خارجية، وخاصة تأمين نظام رقابة إلكتروني يعمل على تطوير الرقابة الآنية من خلال إنذارات تلقائية لكافة المخالفات المتعارف عليها في الأسواق المالية العالمية، بالإضافة لتطوير إمكانية التداول عن طريق الانترنت.

كما تعمل السوق على إحداث مركز معلومات إضافي بديل لحفظ نسخة احتياطية من كافة المعلومات، كما يؤمن هذا المركز استمرارية عمل السوق في حال حدوث خلل في مركز المعلومات الرئيسي، وذلك من خلال الربط والتكامل بين المبنى المؤقت الحالي والمبنى الدائم.

ثالثاً - الموارد البشرية:

وضعت السوق خطة تدريبية متكاملة لتدريب موظفيها داخلياً وخارجياً، وذلك بهدف وضعهم في آخر التطورات والمستجدات في كافة الأسواق المالية العربية والأجنبية.

رابعاً- التوعية:

تستمر السوق في متابعة وتطوير خطتها في مجال التوعية، من خلال ما يلي:

1. تنويع وسائل عرض المعلومات الخاصة بالسوق من قوانين وأنظمة أو كتيبات تعليمية ونشرات توعوية وإخراجها بأسلوب فني احترافي متنوع من حيث التبسيط وكمية المعلومات بحيث تتم مراعاة كافة الشرائح والمستويات العلمية والعمرية.
2. المشاركة في المزيد من المعارض والمؤتمرات والمحافل الاقتصادية منها والعامة ذات الإقبال الجماهيري الكبير.
3. زيارة الشركات العائلية وشرح فوائد التحول لشركات مساهمة تمهيداً لإدراجها في السوق لاحقاً.
4. التواصل الدائم مع الشركات المساهمة العامة المدرجة منها وغير المدرجة والمساهمة المغفلة.
5. إقامة محاضرات دورية لتوعية طلاب الجامعات السورية بالإضافة إلى محاضرات وندوات المراكز الثقافية والهيئات والنقابات المهنية.
6. التعاون مع وسائل الإعلام لنشر الثقافة الاستثمارية
7. تفعيل دور الإعلام الاقتصادي في مجال نشر الوعي الاستثماري من خلال إقامة دورات للصحفيين في هذا المجال.
8. إصدار مجلة دورية خاصة باسم سوق دمشق للأوراق المالية مهمتها نشر الوعي الاستثماري وآليات التعامل مع بعض الأبحاث التخصصية وإعداد تحليل مالي للشركات المدرجة بشكل دوري.
9. إعداد دليل إحصائي دوري عن الشركات المدرجة وشركات الوساطة وحركات التداول وتطورها.
10. إجراء مسابقة خاصة عن طريق التداول الافتراضي للتعرف على آليات التداول في سوق دمشق.

خامساً- التطورات المتوقعة للعمل في السوق:

- زيادة أيام التداول بشكل تدريجي، حيث بدأت بيومي تداول منذ 10/3/2009، وقد صدر قرار بزيادة عدد أيام التداول منذ 28/9/2009 لتصبح ثلاثة أيام، وتخطط السوق لزيادة عدد أيام التداول لتصل إلى خمسة أيام في الأسبوع.
- زيادة عدد الشركات المدرجة، حيث يتوقع أن يصل عددها إلى عشرين شركة مدرجة في منتصف عام 2010.
- يتوقع ازدياد عدد شركات الخدمات والوساطة المالية إلى اثنتي عشر شركة.
- نشر مؤشر خاص بالسوق، وفقاً للمعايير الدولية، ليكون دليلاً للمستثمرين والشركات على حدٍ سواء، وبما يساهم بشكلٍ قاطع في مساعدة كافة أطراف السوق على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة.

سادساً- إحداث مراكز لسوق دمشق في بعض المحافظات السورية:

من خلال تجهيز قاعات للمستثمرين مزودة بشاشات عرض لمعلومات التداول مع إمكانية تخصيص مكاتب للوسطاء في هذه المراكز.

سابعاً- تطوير العلاقات العربية والدولية:

تسعى إدارة السوق إلى توسيع آفاق التعاون العربية والدولية، ولرفع مستوى التنسيق مع اتحاد البورصات العربية، محاولةً الاستفادة القصوى من تبادل الخبرات الذي تقدمه العلاقات الثنائية، إضافةً إلى التعريف بالبيئة الاستثمارية المحلية، والمنظومة التشريعية التي تحضنها، في إطار سعيها الحثيث للنهوض بمستوى العمل والعاملين في السوق.

ثامناً- متطلبات تطوير عمل السوق:

1. تعديل التشريعات القانونية التي لها علاقة بعمل السوق، بشكلٍ مباشر، ومراجعة الأطر القانونية ذات الأثر البعيد على عمل الأطراف المعنية بالسوق المالي، وبما يساعد على تفعيل عمل السوق.
2. المشاركة مع الأطراف ذات العلاقة في تشجيع تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة.
3. تعديل الحدود السعرية تنفيذاً لاقتراح مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية، وبما يتوافق مع التجارب العربية والدولية في هذا الخصوص، ويضمن استقرار الأسهم المدرجة في السوق خصوصاً، والسوق المالية عموماً.
4. تطوير تعليمات الاستثمار الملائمة لجذب المحافظ الاستثمارية العربية والأجنبية، بما يحقق تعدد مصادر رأس المال العامل في الاقتصاد الوطني.
5. إدراج أوراق مالية أخرى إضافةً إلى الأسهم، كأسناد القرض والأوراق المالية الحكومية، فور توفر الظروف المناسبة، ولما لهذا التنوع من أثر في جذب فئات مختلفة من المستثمرين، وفي ضمان توازن السوق واستقرارها.
6. تأمين مصادر تمويل كافية لعمل السوق، لضمان الأداء المتقن سواءً على صعيد تأمين التجهيزات اللازمة لعمل السوق، أو الكوادر البشرية صاحبة الخبرات الملائمة.